رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 27/ 3 / 2022
تاريخ قبول البحث 14 / 4 / 2022

النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء التغيرات الدولية منذ 2011

The regional security system in the Middle East in the context of international changes since 2011

الشحات محمد خليل عاشور

Shahat Muhammad Khalil Ashour

Cairo University/ College of Economics and Political Science

جامعة القاهرة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

Elshahatkhalil56@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص:

شهد العقد الماضي أحداثاً وتطورات متلاحقة على كافة الأصعدة السياسية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية أثرت بشكل مباشر على معطيات الأمن القومي للدول وأصبحت انعكاساتها وتأثيراتها تتجاوز التهديدات التقليدية للدول في مجال الأمن القومي. ومع ذلك، كانت البداية مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت ذات تأثير كبير على رؤى السياسيين والعسكريين وعلماء الاستراتيجية في تقييمهم للأبعاد المتصلة بالأمن القومي والتهديدات والمخاطر الأمنية المرتبطة بها.

الكلمات المفتاحية: النظام الأمني – أمن الشرق الأوسط – التغيرات الدولية.

Abstract

The past decade has witnessed successive events and developments at all political, scientific, technological, economic and social levels that directly affected the national security principles of countries, and their repercussions and effects have gone beyond the traditional threats to countries in the field of national security. However, the beginning was with the events of September 2001 in the United States of America, which had a significant impact on the visions of politicians, the military, and strategists in their assessment of the dimensions related to national security and the threats and security risks associated with it. **key words** :The security system – Middle East security – international changes.

المقدمة

شهدت منطقة الشرق الأوسط منذ 2011 – وما تزال – العديد من التحولات شديدة الإيقاع والتأثير يصعب ملاحقة وتقدير تداعياتها – بدرجة كبيرة من الثقة – على المنطقة ودولها، غير أنه من المؤكد ما تفرزه هذه التحولات من تحديات جوهرية للأطر الحاكمة للتفاعلات السياسية والأمنية المستقرة في المنطقة لعقود زمنية.

هذه التحديات تثير التساؤلات حول مستقبل الشرق الأوسط، والاحتمالات المختلفة أمام هذا المستقبل، خاصة مع تعقد شبكة الفاعلين الدوليين المؤثرين في المنطقة، وتعقد التفاعلات أيضًا ما بين مستويات التحليل الثلاث المحلية والإقليمية والدولية. ويأتي في صدارة هذه التساؤلات حول مستقبل الشرق الأوسط، ذلك التساؤل حول النظام الأمني الذي يمكن أن يسود المنطقة.

وقد كان للتطورات العلمية والتكنولوجية أيضًا دور أساسي فى تطور مفهوم الأمن حيث ساهمت هذه التطورات العلمية والتكنولوجية فى تعظيم المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها الدول ليس على صعيد الفواعل الدولية التقليدية التي كانت (الدولة) تمثل الفاعل الرئيسي فيها على صعيد العلاقات الدولية فحسب، لكن مصادر الخطر تعددت وتنوعت على أيدي فواعل دولية مستحدثة. ووفق ما سلف الاشارة اليه يمكن القول ان طبيعة التهديدات الأمنية الناتجة عن هذه التطورات قد تغيرت متمثلة في تطور التهديد ذاته فلم يعد مقصورًا على تهديد الأمن الوطني لإحدى الدول، بل أصبح تهديدا لكيان الدولة ذاتها.

أولاً، إشكالية الدراسة:

تدور إشكالية الدراسة حول تساؤل رئيسي مفاداه: **إلي أي مدي تأثر النظام الأمني الإقليمي للشرق الأوسط بالتغيرات الدولية منذ 2011؟** ومن خلال هذا التساؤل ينبثق عدد من التساؤلات الفرعية، وذلك على النحو الآتي بيانه:

1. ما هو أثر التغيرات في النظام الدولي على الترتيبات الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط خلال فترة الدراسة؟
2. كيف تؤثر الصراعات داخل دول المنطقة على احتمالات تشكيل اسس نظام أمنى اقليمي جديد في المنطقة؟

ثانيًا، أهمية الدراسة:

1. بيان مدى تأثير التطورات التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 على بنيان الأمن الاقليمي القائم واحتمالات تطوره.
2. استرجاع العلاقات البينية التي تربط المتغيرات الدولية بتلك الاقليمية في تشكيل ترتيبات امنية اقليمية جديدة.
3. محاولة الوقوف على معوقات نشوء نظام أمني إقليمي جديد في الشرق الأوسط.

ثالثًا، منهج الدراسة:

في ضوء ما يتواءم مع أهداف الدراسة يتراءى للباحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث يهدف المنهج إلى السعي حول الوصول للدقة وذلك بالابتعاد عن الأحكام القيمية إلى القياس الكمي والاعتماد على الملاحظة.

رابعًا، تقسيم الدراسة:

- المبحث الأول: ماهية الأمن الإقليمي والتغيرات الدولية.
- المبحث الثاني: انعكاسات التغيرات الدولية على نظام الأمن الإقليمي.
- المبحث الثالث: معوقات نشوء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط.

المبحث الأول : ماهية الأمن الإقليمي والتغيرات الدولية

أولاً، ماهية الأمن الإقليمي:

1. مفهوم الأمن الإقليمي:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأمن الإقليمي من قبل العديد من المفكرين الذين يهتمون بأهمية المنظمات والتنظيمات الإقليمية وعليه نجد العديد من التعريفات التي تناولت المفهوم وحاولت الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة به[1].

فقد عرفت جامعة الدول العربية الأمن الإقليمي على أنه: "توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون فيما بينها وصيانة لاستقلالها مع الحرص على المصالح المشتركة على كافة الأصعدة، ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر لها الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة[2]، ومن جهتها قامت هيئة الأمم المتحدة بتعريفه على أنه: "نظام الأمن الإقليمي يشكل البعد الدولي للأمن والمنظمات المعنية به وقد تبلور ذلك بصورة أولية في ميثاق هيئة الأمم المتحدة انطلاقا من الفصل الثامن الذي ركز على صلاحية العمل الإقليمي لمعالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين"[3].

وبالتالي، يري الباحث بأن الأمن الإقليمي ليس مجرد مجموع الأمن القومي لكل دولة في نطاق تلك المنطقة، بل يندرج تحت المفهوم كافة الأطراف في الإطار الإقليمي التي لها مصالح متبادلة وممتدة لإيجاد حلول مشتركة للقضايا المشتركة، وذلك لضمان مصالح وحقوق شتي الأطراف بطريقة متساوية ومتوازنة.

2. خصائص الأمن الإقليمي:

انطلاقاً من التعاريف سابقة الذكر، يمكننا إحصاء أهم العناصر المحددة للنظام الإقليمي، والتي يمكننا من خلالها وصف نظام ما على أنه نظام إقليمي فيما يلي:

- ضرورة وجود فاعلين أو أكثر.
- الجوار الجغرافي أي ضرورة الانتماء إلى رقعة جغرافية محددة.
- كثافة التفاعلات بين الوحدات واختلافها عن تفاعلات أقاليم أخرى، أي لابد أن تحتوي على قدر من الخصوصية.
- قوة التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي أي الوعي الإقليمي وتكوين هوية إقليمية.

ومن خصائص الأمن الإقليمي أنه مفهوم استراتيجي يهدف لدراسة مستقبل الدول بأسلوب علمي، كما أنّه يُعتبر حقيقة نسبية تسعى فيها الدول إلى تحقيق الأمن في حدّه الأدنى من أجل تحقيق الاستقرار، ومن خصائص الأمن الإقليمي أنّه متغيّر فهو يقوم على عدّة عوامل مركبة: كالتاريخية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، وكذلك فهو غير محدد بحيث إنّه قد يتم استخدامه بطرق سيئة من قبل

الدول بسبب عدم وجود إطار يُحدد المفهوم، أمّا ثوابت الأمن القومي فهي الثوابت الجغرافية والمعنية بموقع الدولة الجغرافي، والثوابت التاريخية لما قدمته الدولة إسهامًا في الحضارة الإنسانية، والثوابت الثقافية المتمثلة في الدين واللغة والقومية والتراث[4].

ثانيًا، التغيرات الدولية:

يمكن رصد أبرز التغيرات الدولية التي أثرت بنحو أو بآخر على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط مثل: ملف الثورات العربية، ملف دول الخليج العربي وإيران، التطفل التركي على المنطقة، بجانب ظاهرة الإرهاب، توازنات القوى بين الوحدات الدولية، ويمكن تناولهم علي النحو الآتي بيانه:

1. ملف الثورات العربية:

إن ما شهدته المنطقة العربية من انتفاضات في مختلف الأرجاء وتحديدًا في كل من سوريا، اليمن، ليبيا، تونس وذلك من أجل المطالب بالتغير استهدافًا لتحقيق التحسن الاجتماعي في شتى قطاعاته المعيشية تسببت في العديد من الاضطرابات في المنطقة وخاصة أن بعضها انتهى بسلسلة من العنف غير المبرر من قبل بعض التيارات أو حتى من الأنظمة السياسية وهو ما تسبب بتحول جذري في سياسات المنطقة وخاصة أنها عرضت مفهوم الدولة الوطنية للانقضاء وفقًا للمخاطر التي تعرضت لها وحالة السيولة التي طرأت على بعض من تلك الدول.

2. ملف إيران ودول الخليج العربي:

يجمع دول الخليج بإيران علاقات مضطربة على مدار التاريخ وخاصة المملكة العربية السعودية التي وطالما يجمعها بإيران الاختلاف في وجهات النظر، لذا ترى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي أن إيران تشكل تهديدًا كبيرًا لحكمها الذاتي الإقليمي واستقرارها السياسي وإدارة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كما يعكس الحذر تجاه إيران التوترات التاريخية العميقة بين الشيعة والسنة، وبين الفرس والعرب، وبين الجمهورية الإيرانية الثورية وملكيات الخليج[5].

3. القضية الفلسطينية:

شهدت تلك القضية تطورات بل تعدٍ من قبل الجانب الإسرائيلي وخاصة من خلال عملية بناء المستوطنات في قطاع غزة والقدس ومنه لمحاولة تهويد الدولة وهو ما يمكن اعتباره بمثابة خطوة للقضاء على الهوية الفلسطينية بل ومحوها، ناهيك عن الإغارات على حقوق الفلسطينيين من خلال عمليات القذف لمناطق مختلفة من القطاع، وذلك من أجل فرض سياسة الأمر الواقع على هذا الشعب، وبالتالي فإن هذا التطور الذي لحق بتلك القضية بداية من العقد الثاني لهذا القرن لهو بالأمر الذي يستدعي التوقف على حيثياته وخاصة في ظل ارتباط تلك القضية بالأمن الإقليمي للشرق الأوسط[6].

4. توازنات القوى بين الوحدات الدولية:

اتضح خلال العقد الماضي أن هنالك تغير في موازين القوة في العالم وذلك باتجاه إقصاء أمريكا عن سيادة العالم وأحادية القطبية وذلك من خلال القوى الصاعدة التي حققت طفرة في العديد من

المجالات، وبالتالي فإن التغير الذي طرأ على تلك البيئة متمثل في التنافس بين تلك الوحدات والحروب غير العسكرية التي أعلنتها وخاصة الاقتصادية منها، كما أن العالم شهد خلال العقد الماضي وجهتين مختلفتين للإدارة الأمريكية إحداها تمثلت في نظام الرئيس أوباما ودعمه لما يعرف بالثورات الشعبية والتي تحولت لصراعات مسلحة فيما بعد وأيضًا لجماعات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، ثم إدارة ترامب المغايرة تمام لاستراتيجية أوباما والتي تعلن العداء الصريح لمنافسيها وعلى رأسهم الصين، ثم العداء للدول الإسلامية، وبالتالي إن قدوم تلك الرؤية المتشددة لأفكارها على رأس دولة كبرى وتقود العالم فإنه لأمر جلل كونه يهدد المصالح العالمية وتوازنات القوى بين الوحدات الدولية وهو ما أدخل الدول في صراعات ومنها الصراعات والحروب التجارية بين دولة الصين وإدارة ترامب، ناهيك عن الانحياز الكامل لمشروع تهويد القدس.

5. ظاهرة الإرهاب:

تعتبر من أبرز المتغيرات التي عصفت بالمجتمع الدولي في العقد الثاني من هذا القرن وذلك لأنها هددت مختلف الدول العربية منها والغربية حيث أنها أضحت حروب غير تناظرية لا تخضع لقواعد الحروب التناظرية فتعتبر عدو خفي غير معلوم، كما أنه يخدم مصالح دول بعينها أي أنها حرب بالإنابة عن أخرى في أراضٍ لا تخضع لسيطرتها لتمرير مصالحها، فانتشار تلك الظاهرة بات يهدد استقرار وأمن الشعوب وبالتالي يعتبر من أهم المتغيرات التي أثرت في الأمن الإقليمي للشرق الأوسط[7].

المبحث الثاني: انعكاسات التغيرات الدولية على نظام الأمن الإقليمي

أولاً، أبرز التحديات الداخلية لنظام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط:

1. ضعف الدولة القومية:

إن أنظمة الشرق الأوسط أضعف نسبيًا من نظيراتها في أي مكان آخر، حيث إن غياب تاريخ الدولة المستقلة، والافتقار إلى التطابق بين الحدود والتفضيلات الطائفية، وعدم توفر أماكن بناء الدولة التقليدية لدول الشرق الأوسط، كل ذلك منع تقليديًا توحيد معظم الدول[8]. كما أدى تشكيل الدولة ومسار التحول اللاحق لدول الشرق الأوسط إلى الحد من التعاون داخل المنطقة من خلال إنشاء أنظمة غير آمنة تتطلع إلى الداخل. هذه نقطة مقابلة لمناطق مثل أمريكا اللاتينية حيث ظلت الدول ضعيفة مؤسسيًا، والعنف داخل الدولة مرتفعًا بسبب مصالح الأنظمة؛ ولكن على نقيض الشرق الأوسط، فإن السلام والتعاون بين الدول قويان بشكل ملحوظ. ببساطة، أدت التناقضات في العلاقات بين الدولة والمجتمع، في منطقة الشرق الأوسط، إلى انعدام أمن النظام في هذه الدول، مما أدى إلى وجود أجهزة أمنية ذات توجه داخلي[9].

كما يمكن إرجاع جذور هذه الحالة الصارخة إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى وقت إنشاء نظام الدولة القومية الإقليمية العربية، والتي تتألف من كيانات مصطنعة ذات هويات ذاتية ضعيفة، وهي

مناطق غالبًا ما كانت غير مناسبة لشعوبها بسبب وجود مجموعات عرقية وديانات ولغات وأنظمة متنوعة أو متنافسة تفتقر إلى الشرعية. وعليه، فشلت معظم دول منطقة الشرق الأوسط في تشكيل روح وطنية صلبة ومتفق عليها خلال سنوات وجودها، وكان حكمهم واستقرارهم النسبي يعتمدان حصريًا على اليد الحديدية التي حُكموا بها. وهناك محاولات بين الحين والآخر لتحقيق الشرعية من خلال الأيديولوجيات الاجتماعية والسياسية، مثل القومية العربية البعثية أو الاشتراكية الناصرية، بالإضافة إلى الروايات التاريخية الملفقة – العراقيون كأحفاد البابليين؛ كان الفلسطينيون من نسل الكنعانيين – دون جدوى[10].

وعليه، استمرت الانقسامات الدينية والعرقية والوطنية العميقة التي ابتليت بها المجتمعات المحلية في التفاقم وربما كانت ستستمر في ذلك لعقود أخرى لولا التقارب الفريد للتطورات بما في ذلك العولمة السريعة وانهيار الكتلة السوفيتية وظهور الجماعات الجهادية، وتعميق الأوضاع الاقتصادية في دول المنطقة، ومن ثم، تضافرت لإطلاق العنان للاضطرابات في الشرق الأوسط. وقد أدى ذلك بدوره إلى تسريع العملية الفاشلة لنظام الدولة القومية في منطقة الشرق الأوسط إلى حد تقويض أساس الدولة القومية الأساسي.

2. الفاعلون من غير الدول:

قبل عام 2011، كانت دول الشرق الأوسط قوية نسبيًا ومركزية من حيث قدراتها الإدارية والتغلغلية. لم تكن دول الشرق الأوسط، لاستخدام مصطلح مثير للجدل، دولاً فاشلة. على الرغم من افتقار الأنظمة إلى الشرعية الشعبية، واعتمدت بشكل كبير على جهاز الأمن القمعي واستولت في كثير من الأحيان على مؤسسات الدولة نفسها – مما أدى إلى طمس الحدود بين النظام والدولة – إلا أنها كانت تعمل وتحكم في الغالب كدول. حيث يمكن لجهاز الدولة أن يصل حتى إلى المناطق النائية من أراضيها وكان قادرًا، وإن بدرجات متفاوتة، على تقديم خدمات وسلع جماعية، بما في ذلك الأمن من خلال ادعاء احتكار وسائل العنف والإكراه. باختصار، كانت هذه الدول قوية نسبيًا، لكنها ليست شرعية تمامًا. بعد ذلك، مع تحول الانتفاضات إلى صراعات مسلحة وتكشفت حروب بالوكالة في العديد من دول المنطقة، نرى ضعف الدول في ليبيا وسوريا واليمن والعراق. هنا أدت الحروب والتدخلات الخارجية المتطرفة إلى تآكل قدرات الدولة وتعزيز نفاذية الدولة العربية من حيث السيادة الإقليمية.

ومن ثم، نشأت كيانات جديدة على أنقاض دول الشرق الأوسط الفاشلة. في حين أنها أكثر من مجرد منظمات، إلا أنها ليست دولاً، وبالتالي يمكن الإشارة إليها على أنها جهات فاعلة من غير الدول. تطور هذه الكيانات هويات فوق وطنية وتعمل باسم أيديولوجية عالمية، كما إنهم يرفضون نموذج الدولة القومية ولا يعترفون بالحدود، مما يقوض الاستقرار للنظام الإقليمي. ويعد هدفهم السياسي هو إقامة خلافة إسلامية في المنطقة بأسرها، وفي مرحلة لاحقة، خارجها، لذا يستخدمون العنف على نطاق واسع لترهيب المعارضين وأيضًا الاستخدام الفعال للشبكات الاجتماعية.

كما يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية، من ناحية، تجسيد التطلعات المعيارية لمجتمع دولي إقليمي وربما المجتمع العالمي الأوسع، حيث تزعم العديد من هذه الحركات، على سبيل المثال حزب العمال الكردستاني وحماس وحزب الله، السعي لتحقيق العدالة، إما من خلال العمل على حق تقرير المصير، أو كمقاومة ضد الظالمين، ولكنها تعتبر أيضًا جهات إرهابية من قبل معظم الدول. ومع ذلك، يمكنهم أيضًا تقويض المجتمع الدولي لأنهم يتحدون أسس العمل الجماعي من خلال تفاقم انعدام أمن النظام، أو ببساطة عن طريق تقويض دور الدول[11].

بالإضافة إلى استخدامها لتبرير التدخلات، حيث يمكن للجهات الفاعلة من غير الدول أن تصبح أدوات في يد الدول، فقد تم استخدام العديد منها في كثير من الأحيان كوكلاء من قبل القوى الإقليمية والعالمية الأخرى لتعزيز الأهداف السياسية وحتى الاقتصادية. علي سبيل المثال، دور إيران في دعم حزب الله وحافظ الأسد لحزب العمال الكردستاني في التسعينيات هو مثال على كيفية استخدام الجهات الفاعلة غير الحكومية لإبراز القوة[12].

على الرغم من الأيديولوجية العالمية للجهات الفاعلة من غير الدول، فهذه منظمات قائمة على الأراضي في هذه المرحلة. لأكثر من ثلاث سنوات، سيطر داعش على مناطق شاسعة في العراق وسوريا، والتي تصورها كجزء من خلافة دائمة التوسع بدلاً من كونها دولة قومية عادية. كما كان تنظيم الدولة فعليًا دولة فاشلة على غرار دول المنطقة التي سعت إلى تخريبها، والتي عانت من نفس العيوب المتوطنة التي أدت إلى زوال تنظيم الدولة الإسلامية في نهاية المطاف[13]. وبالمثل، على الرغم من أيديولوجيتهم الإسلامية التوسعية، فإن حزب الله اللبناني والحوثيين اليمنيين، الذين يسيطرون فعليًا على دولهم، لم يصلوا إلى حد تحدي شرعية هذه الدول. ومع ذلك، فقد سعوا جاهدين لإعادة تشكيل النظام الإقليمي: حزب الله من خلال مشاركته المكثفة في الحرب الأهلية السورية، بينما الحوثيين بقتال السعوديين. وقد فعلوا ذلك بناءً على طلب من إيران الصاعدة، والتي، على الرغم من كونها دولة قومية إقليمية لفترة أطول بكثير من الدول العربية، فقد رفضت النظام الدولي القائم على الدولة القومية الإقليمية منذ تحولها عام 1979 إلى الجمهورية الإسلامية. الأمر نفسه ينطبق على حماس، الفرع الفلسطيني من جماعة الإخوان المسلمين، التي تُخضع هدفها المتمثل في إقامة دولة فلسطينية على أنقاض إسرائيل للهدف الأوسع المتمثل في إقامة الخلافة، بما يتماشى مع رؤية أمها المصرية[14].

3. أزمة اللاجئين:

أصبح الصراع سمة مميزة للشرق الأوسط المعاصر، مما أجبر ملايين الأفراد على ترك منازلهم. وعليه، شهد الشرق الأوسط طوفانًا هائلاً من اللاجئين والهجرة القسرية على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. وقد أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوجود أكثر من 16 مليون لاجئ و60 مليون نازح حول العالم اليوم، بما في ذلك طالبو اللجوء والمشردون داخليًا، من بينهم ما يقدر بنحو 40٪ لاجئ ومشرد داخليًا في العالم هم إما داخل أو من الشرق الأوسط، على الرغم من أن المنطقة

تضم 5٪ من سكان العالم، ولا سيما سوريا وفلسطين. وعلى الصعيد الإقليمي، فقد فرض علي بلدان خط المواجهة التعامل تحت ضغط كبير وهي تكافح لرعاية الفئات الضعيفة والمعدمة من السكان. بالنسبة للاجئين، أدت الأزمة إلى تدهور منهجي في حقوقهم، ونوعية حياتهم، وفي المعايير التعليمية والآفاق المستقبلية لأطفالهم[15].

في غضون ذلك، وبسبب المخاوف الأمنية، وبالتالي التأثير علي استقرار النظام الإقليمي، الموسوم بالهش، في الشرق الأوسط، سعت الدول للحد من تدفقات اللاجئين. حيث تم وضع الحدود المفتوحة سابقًا تحت رقابة صارمة أو مغلقة تمامًا، مما يقيد بشدة تدفق الأشخاص والسلع عبر الحدود. كما أدى ظهور الدولة الإسلامية المزعومة في العراق وسوريا إلى انهيار إدارة الحدود بين البلدين. ومع ذلك، فإن عمليات الإغلاق والقيود هذه لم تمنع التدفق غير الرسمي للاجئين ولكنها عززت شبكات تهريب البشر عبر الحدود، ومن تعزيز انهيار النظام الإقليمي[16].

في نهاية المطاف، نجد بأن ما سبق من تحديات وتهديدات، وغيرها مما لم يسعه المقام لذكره، للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط، جميعها في العقود الأخيرة، ساهمت في تطور ملحوظ لظاهرة الإرهاب في المنطقة، مما أدى إلى ظهور تهديدات ومشاكل كبيرة ومعقدة من حيث التكلفة والحجم. حيث إن منطقة الشرق الأوسط منطقة جغرافية كانت عرضة للإرهاب وتمويل الإرهاب لعدة أسباب، وهم: معاناة المنطقة من عدم الاستقرار السياسي والعنف العرقي والمجتمعي والفساد المستشري والفقر المتفشي وارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، لا سيما بين الشباب، فضلاً عن أزمات اللجوء. وعليه، يستغل الإرهابيون والجماعات الإرهابية الآن هذه الظروف السلبية، كما في حال تنظيم الدولة، من أجل تقويض النظام الإقليمي في المنطقة.

ثانيًا، أبرز التحديات الخارجية للنظام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط:

1. التدخل الخارجي:

ينشأ التحدي الأهم لإقامة النظام في الشرق الأوسط من خارج المنطقة نفسها، من خلال وسيط تدخل القوى العظمى. هذه سمة موثقة جيدًا ودائمة لسياسات المنطقة التي تواصل خلق خطوط صدع عميقة بين أعضائها التأسيسين؛ فالشرق الأوسط منطقة عانت كثيرًا من احتلال أجنبي وتغييرات قسرية في الأنظمة، تعود إلى ألف عام. في الواقع، ظهرت قوى إقليمية قليلة في المنطقة بعد الخلافة الراشدة وخلفائها. وحيث ظهرت دول قوية حقًا، تجاوزت مصالحها الحدود الجغرافية والسياسية التعسفية لـ "الشرق الأوسط". مع مرور الوقت، حالت التكرارات المختلفة للغزاة المنغوليين والأتراك دون تطوير وعي إقليمي مستقل عن التصاميم الأوسع لبناة الإمبراطورية ذات الطموحات المسكونية التي تمتد إلى ما هو أبعد من الشرق الأوسط. حتى وقت قريب جدًا، لم تكن هناك "وحدات سياسية" إذا جاز التعبير يمكنها تصور منطقة شرق أوسطية منفصلة بمنطقها المميز، كما لم يكن مصطلح "الشرق الأوسط" وحدة إدارية للباب

العالي، ولم يكن هدفًا أيضًا لمطالبي الحرية، بل إنه فرض خارجي مثل العديد من القيم الوستفالية التي فُرضت على المنطقة بعد تفكيك الإمبراطورية العثمانية.

وبالتالي، فإن التقسيم الإقليمي المعاصر للمنطقة هو نتيجة لتدخل القوى العظمى الخارجية، كما يتضح من أنماط تشكيل الدولة، وديناميكيات مجتمع الدولة، ومسارات الأنظمة. خلال الحرب الباردة، أدت منافسة القوى العظمى في المنطقة والتدخلات الخارجية وديناميكيات التحالف أيضًا إلى إضعاف التضامن الإقليمي. إن الدعم غير المشروط من الولايات المتحدة لإسرائيل، والانقلاب المدعوم من الغرب في إيران والثورة في عام 1979، وعدم الاستقرار السياسي كلها تكشف عن أمثلة. استمر هذا الاتجاه في ديناميكيات الأمن الإقليمي في حقبة ما بعد الحرب الباردة أيضًا، وعلى الأخص مع التدخلات المتتالية ضد العراق. كما تسلط حرب الخليج الثانية الضوء على عدم وجود إحساس داخلي بتوازن القوى، وعدم قدرة دول الشرق الأوسط ومنظماته على اعتدال سلوك أحد أعضائها. وتعتبر الحرب الاستباقية التي قادتها الولايات المتحدة ضد العراق في عام 2003 أكثر إثارة للجدل لأنها أظهرت تعرض الشرق الأوسط للتدخل الخارجي، وكذلك كيف يمكن للقوى خارج المنطقة استخدام القوة لإعادة هندسة المنطقة من خلال فرض تغيير النظام بالقوة[17].

ومع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تم التنازع على العديد من الأنظمة في المنطقة، الأمر الذي لفت الانتباه والتدخل الكبير من القوى العظمى والدول التي تطمح إلى القيادة الإقليمية. فقد تبنت الدول الغربية سياسة تركز على كل من التدخل العسكري وما يسمى بـ "التدخل الإنساني" في دول الشرق الأوسط. لقد شوهت أوروبا والولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى "الشرعية" التي أذنت بها الأمم المتحدة واتخذت وسائل عسكرية لفرض تغيير النظام في دول المنطقة، مما أدى إلى اضطراب خطير في العلاقات الدولية. لقد تجاوزت جهود تدخلهم في هذا الأمر بكثير الجهود التي سبقت الحرب الباردة. كما حاولوا تأمين تقنين تدخلهم، وأخذ التدخل الجماعي، فضلاً عن رعاية ودعم أحزاب المعارضة في البلاد لإحداث نهج "الحرب الأهلية" كنموذج للتدخل. لقد كان تدخلهم صارخًا واحتياليًا وخفيًا وإجباريًا. من اتجاه التنمية، بسبب أهمية الموقع الجيوسياسي والموقع الاستراتيجي للطاقة في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن سعي القوى الغربية لتحقيق المصالح الجيوسياسية العالمية[18].

وتعد أهم هذه الحالات هي الحرب الأهلية السورية المستمرة. يتميز هذا الصراع، الناجم في كثير من النواحي عن الدعم المالي والمادي للقوى الإقليمية لمختلف الفصائل داخل سوريا وخارجها، لنظام الرئيس الأسد في سوريا، مدعومًا من روسيا وإيران، مقابل خليط من الفصائل السنية المنقسمة داخليًا بدعم من قطر وتركيا والجماعات الكردية المفضلة لدى الغرب وداعش. والأهم من ذلك، أن انتهاكات حقوق الإنسان، والاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، وعجز المنطقة (مع بعض الاستثناءات) عن تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين، تؤكد الهشاشة الأساسية للمجتمع الدولي الإقليمي. هذه التطورات المعاصرة مهمة لأنها تدل على نقص عام في الرؤية المشتركة للمنطقة، فضلاً عن فشل دول الشرق

الأوسط في العمل نحو تحقيق النظام. بدلاً من ذلك، اتبعت دول الشرق الأوسط البارزة سياسات خارجية غير فعالة تستند إلى مفاهيم ضيقة الأفق للنظام[19].

2. غياب القوي الإقليمية:

هناك عقبة هامة أمام ظهور رؤية مشتركة للنظام تتمثل في عدم وجود قوى عظمى داخل الشرق الأوسط يمكنها بشكل فعال أن تمارس تأثيرًا سياسيًا وقدرات مادية كافية للتأثير على الدول الأخرى وبالتالي "الإدارة" العلاقات الدولية في المنطقة. أحد التفسيرات الجزئية لغياب القوى العظمى في الشرق الأوسط هو التاريخ الاستعماري للمنطقة والميول القوية المناهضة للهيمنة لدول الشرق الأوسط فيما بينها، لأنها تفضل الموازنة مع القوى الخارجية ضد المنافسين الإقليميين. قد يبدو هذا كنقطة خلافية.

كما لم تفشل الوحدة العربية في تحقيق الوحدة فحسب، بل إن منطق الحرب الباردة رفع الهوية الإسلامية أيضًا كفكرة حشد شعبية بديلة في مواجهة تهديد الشيوعية. في حين أن هذا كان يمكن أن يكون بمثابة هوية أكثر شمولاً، وربما جذابة للدول غير العربية والعلمانية اسمياً أيضًا، فقد عملت الثقافة كقوة طرد مركزي.

وقد جاءت أحدث محاولة غير فعالة للقيادة الإقليمية من تركيا في ظل سياسة "صفر مشاكل" مع الجيران، مستوحاة من عقيدة العمق الاستراتيجي لأحمد داود أوغلو. حيث شرعت تركيا في سياسة بناء السلام الإقليمي التي صيغت بلغة الإنسانية الليبرالية وإسقاط القوة الناعمة، والتي قوبلت بالكثير من الانتقادات[20]. ومع ذلك، فشلت هذه السياسة في الحصول على جاذبية دولية كافية.

إجمالاً، في محاولة لمناقشة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، رسم هذا المبحث صورة متناقضة بشكل قاطع. إن عدد التحديات خارج المنطقة والانقسام بين الدول المكونة لها وداخلها، بالإضافة إلى عدد كبير من التحديات داخل المنطقة من الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول، تلقي بظلال من الشكوك حول فعالية النظام الإقليمي في الشرق الأوسط في تحقيق نظام يمكن الدفاع عنه. فهي لا تزال في حالة تقلب حيث تحصر سياسات القوة والتهديدات مواقع المصالح الأمنية للدول داخل حدودها، وهذا يزيد من إعاقة الأداء الفعال لمجتمع إقليمي. على الرغم من ذلك، فإن الأسبقية التاريخية وبعض التطورات المعاصرة في معالجة التهديدات المشتركة ومحاولة دعم الممارسات المعيارية تشير أيضًا إلى التأثير الذي لا يمحى لمجتمع دولي عالمي ومشاعره الإنسانية في التخفيف من الأضرار الجانبية الناجمة عن السلوك غير المقيد.

المبحث الثالث : معوقات نشوء نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط

كما هو معلوم، لقد بُني نظام المنطقة العربية، على الرغم من المصالح السياسية والجيوسياسية المتباينة لممثليه، على تاريخ ولغة مشتركة، وقبل كل شيء، على هوية سياسية إقليمية موحدة. بمعنى،

قدم النظام العربي إطار العمل العربي المشترك لإدارة السياسة الإقليمية، والتي خففت من حدة التنافس بين الدول العربية وسمحت للدول العربية بالعمل كحصن استراتيجي ضد جيران المنطقة من غير العرب.

لكن نظرًا لما شهدته المنطقة من التطورات التي كان لها أثر بالغ في صياغة الإطار العام لهذه المنطقة في شتي المراحل التي مرت بها، ولا سيما مع الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تلاه من احتلال للعراق أولى الصدمات العديدة التي وضعت القلب العربي على مسار نحو التشرذم التدريجي. ويرجع ذلك إلى مركزية وأهمية هذه المنطقة في الاستراتيجية الدولية باعتبارها الساحة التنفيذية لسياسات واستراتيجيات القوى الكبرى، وكذلك تحركات وأدوار القوى الإقليمية التي لها فاعلية وتأثير على التفاعلات الشاملة للمنطقة والتي ساهمت في تشكيل المشهد الإقليمي. وعليه، بدأ النقاش يختلف حول ماهية النظام الإقليمي للشرق الأوسط وما هي دعائمه وآلياته وأهدافه. فقد جرت محاولات عديدة لفك الارتباط بين الطبيعة السياسية والبعد القومي العربي من مفهوم النظام الإقليمي للشرق الأوسط ومحاولة جعل المنطقة مفتوحة وغير مقصورة على نظام جيوسياسي إقليمي. ومن ثم، يتناول الباحث في هذا الإطار أهداف النظام الإقليمي الجديد: فرصه ومعوقاته، وذلك علي النحو الآتي بيانه:

أولاً، انعدام الأمن الإقليمي:

تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توتراً في العالم، في ظل تعقد المنطقة، والتي بطبيعتها تتحدى الأفكار البسيطة التي تم تجربتها خلال العقود الماضية، والتي تم استعارتها من التجربة الأوروبية في صنع السلام والتكامل الإقليمي وحل الصراع، والتي تهدف إلى صنع السلام خاصة بين الدول العربية وإسرائيل، والعمل على تحقيق التكامل الإقليمي وتحقيق الديمقراطية[21]. لكن كانت هذه الأفكار ثقيلة على منطقة الشرق الأوسط، فهي منطقة غير مستقرة شهدت صراعات سياسية وعسكرية، والعديد من الحروب والاضطرابات المسلحة ذات الجذور التاريخية العميقة، وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي، بجانب ما يتعلق بحل هذه الصراعات من مصادر جديدة للتوتر الإقليمي والتي تظهر بمرور الوقت، فضلاً عن التخلف الاجتماعي والاقتصادي، ونتيجة كل ذلك المزيد من الحروب والتفكك والتراجع التنموي وبالتالي دول فاشلة[22].

ومن ثم، فلا شك أن حالة انعدام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط جاءت في البداية نتيجة تدخل خارجي ساهم في تأجيج الصراع الطائفي بين السنة والشيعة، ودفع إيران إلى الواجهة بعد اندثار العراق كجهة إقليمية فاعلة، وتحولها إلى دولة هشة من الناحية الأمنية، فضلًا عن عوامل كثيرة تسهم في انتقال عدوي الخلافات العسكرية، وتفشي العنف من دولة إلى أخرى في منطقة الشرق الأوسط[23].

وبالتالي كان الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تلاه من احتلال للعراق أولى الصدمات العديدة التي وضعت القلب العربي على مسار نحو التشرذم التدريجي، حيث إن فشل الدول العربية في التدخل سياسياً في مرحلة ما بعد الغزو في السياسة العراقية قد تنازل عن المبادرة الاستراتيجية لإيران، وتبع ذلك عدم القدرة على مواجهة الحرب الإسرائيلية المدمرة ضد لبنان عام 2006، وهجماتها العسكرية

المتكررة على غزة، فضلاً عن الفشل في كبح النفوذ الإيراني المتزايد في لبنان. حدث كل هذا على خلفية أزمة شرعية زاحفة عصفت بالأنظمة العربية حيث أثبتت بشكل متزايد أنها غير قادرة على مواجهة تحديات الحكم الناشئة عن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة وعدم القدرة على الانتقال إلى نظام سياسي أكثر تعددية. كما أدى اندلاع الانتفاضات العربية إلى الصدمة الأخيرة التي تركت الجوهر العربي في حالة من الفوضى، ويقترب، في بعض الحالات، على وشك الانهيار – كما يتضح بشكل واضح في ليبيا واليمن[24].

فقد أدت هشاشة الجوهر العربي إلى حالة عامة من ضعف الدولة في عدد من الدول العربية الرئيسية في الوقت الذي كان فيه أمن المنطقة يمر بعملية تغيير بالغ الأهمية، مما أدى إلى تعميق الشعور بانعدام الأمن بشكل عام، كما أدى تآكل الجوهر العربي في أعقابه إلى زيادة طائفية السياسة الإقليمية – والتي تشير إلى فشل بناء الدولة في الشرق الأوسط، وهو ما يشير بدوره إلى التدخل الأجنبي – حيث لم تعد التصنيفات السياسية للراديكالية مقابل المحافظة التي ميزت تقليديًا المنافسة الأيديولوجية حول قضايا العروبة، والصراع العربي الإسرائيلي، والاصطفاف المؤيد للغرب، سارية[25].

حيث ظهرت في مكانهم مجموعة من الهويات السياسية العرقية والطائفية البديلة، حتى إيديولوجيات الإسلام السياسي أصبحت محددة بمصطلحات طائفية بين السنة والشيعة، وبالتالي أدت ديناميكية الأمن الإقليمي الناتجة إلى مزيج شديد التباين والمعقد من تصورات التهديدات بين الأطراف الإقليمية الرئيسية. فكان يُنظر إلى المنافسة الجيوسياسية ليس فقط من حيث التهديدات التقليدية للأمن القومي، ولكن أيضًا من حيث التهديدات للنظام السياسي المحلي وبقاء النظام. وهكذا اتخذت المنافسة الاستراتيجية شكل إعادة تنظيم معقدة للقوة الدبلوماسية والعسكرية والسياسية والفكرية. وهذا بدوره من شأنه أن يولد نوعًا من العقيدة الأمنية المتطرفة التي من شأنها إدراك التهديدات من منظور شبه وجودي.

وبالتالي تفاقم انعدام الأمن الإقليمي المتزايد الذي عززته هذه البيئة إلى حد كبير بسبب عدم اليقين الاستراتيجي الناجم أيضًا عن استجابة واشنطن غير المنتظمة لهذه التطورات التي تتكشف، وكان لهذا تأثير عميق على السياسات الخارجية لحلفاء أمريكا وخصومها على حد سواء. بالنسبة للأولى، تجاوزت القضية مجرد الخلافات السياسية حول استراتيجية واشنطن في الشرق الأوسط، حيث أثارت مخاوف عميقة حول مصداقية أمريكا، وخاصةً فيما يتعلق بدول الخليج العربي، مصداقية الضمان الأمني الأمريكي. بالنسبة للأخير، لم يكن هناك شعور يذكر بأن الولايات المتحدة ستقيد أفعالها في السعي وراء ميزة استراتيجية في البيئة الأمنية الناشئة.

وقد عززت أيضًا موجة التدخل في جميع أنحاء مسارح الصراع في المنطقة من نواح كثيرة من هذا الشعور بعدم اليقين، حيث شعرت الدول الرئيسية بأنها مضطرة للتصرف من جانب واحد في مواجهة ما اعتبره صناع القرار الضعف الاستراتيجي المتزايد الناشئ عن الحروب الأهلية المتصاعدة في الشرق الأوسط، فكانت الدرجة التي أدى بها ذلك إلى تغيير بيئة الصراع السائدة، حيث كانت المنطقة تاريخياً

واحدة من أكثر المناطق عرضة للصراع في السياسة العالمية المعاصرة. ومع ذلك، يُعزى الكثير من هذا إلى النزاعات المسلحة التقليدية بين الدول – الحروب العربية الإسرائيلية، والحرب الإيرانية العراقية، وحرب الخليج الثانية بين التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والعراق هي الأمثلة الأكثر بروزًا[26]. لكن كان تدخل القوى الإقليمية في الحروب الأهلية في الشرق الأوسط أو غزو الدول الأضعف نادرًا نسبيًا، حيث بلغ متوسطه مرة كل عقد (مصر في اليمن خلال الستينيات، وسوريا في لبنان عام 1975، وإسرائيل في لبنان عام 1982، والعراق في الكويت عام 1990). وبالتالي يقف هذا السجل في تناقض صارخ مع النمط الحالي للتدخل، حيث شهد الشرق الأوسط تدخلاً شبه متزامن – سياسيًا وعسكريًا – في ست ساحات صراع على الأقل: سوريا (إيران وتركيا وروسيا ودول مجلس التعاون الخليجي)؛ العراق (إيران، المملكة العربية السعودية، تركيا)؛ البحرين (المملكة العربية السعودية، إيران)؛ اليمن (إيران، السعودية، الإمارات العربية المتحدة)؛ ليبيا (مصر وتركيا والإمارات العربية المتحدة)؛ ولبنان (إيران والمملكة العربية السعودية).

ومن خلال ما سبق، يمكن تقسيم مصادر انعدام الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط إلى أربع فئات واسعة ومتداخلة، وذلك علي النحو الآتي:

أولاً، الهيكل الأمني الذي ظهر في المنطقة هو بحد ذاته مصدر لانعدام الأمن. حتى الآن، استندت إلى حد كبير على استبعاد إيران والجهود المستمرة والمكثفة من قبل الموازن الخارجي وآثارها، وهي الولايات المتحدة. لطالما كان التفكير الأمني والاستراتيجي للولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي مبنيًا على افتراض أن إيران ليس لديها أي مخاوف أمنية مشروعة خاصة بها. وقد دفعت الطبيعة الخاطئة للافتراض إدارة أوباما إلى إعادة التفكير ومراجعة تفكيرها بشأن إيران، إلى حد كبير من خلال ضمان أن المفاوضات النووية طويلة الأمد مع الجمهورية الإسلامية قد أتت ثمارها بنجاح في عام 2015. على الرغم من الذعر الكبير بين القادة السعوديين والإسرائيليين، حافظت إدارة أوباما على المسار. لكن إدارة ترامب التي خلفتها عكست مسارها وزادت التوترات الأمريكية الإيرانية مرة أخرى[27].

السبب الثاني لتفشي انعدام الأمن في الشرق الأوسط هو الإهمال واسع النطاق للتهديدات الأمنية التي ليست ذات طبيعة عسكرية بحتة. وبشكل أكثر تحديدًا، أدى ظهور سياسات الهوية بشكل عام، والطائفية على وجه الخصوص، إلى توتر كبير داخل المجتمعات وفيما بينها في جميع أنحاء المنطقة، فقد أضافت الطائفية القوة والفاعلية إلى خطاب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الذين سعوا إلى تعزيز أجنداتهم الخاصة، والتعويض عن أوجه القصور الخاصة بهم، من خلال الادعاء بأنهم مدافعون عن الهويات والمجتمعات التي يُفترض أنها مهددة[28].

وقد تغذي هذا الأمر وعززه سبب ثالث لانعدام الأمن، ألا وهو عدوانية الفاعلين المعنيين. حيث أن السياسة والعلاقات الدولية في جوهرها هي نتاج أفعال صانعي السياسات الأفراد وتعكس تفضيلاتهم. علاوة على ذلك، دفعت تطلعات الهيمنة الإقليمية، وطموحات إسقاط القوة، وتحقيق مركز القوة الوسطى،

الجهات الفاعلة الحكومية الإقليمية إلى التنافس مع بعضها البعض وتقويض بعضها البعض[29]. هذه الطموحات، إلى جانب قوة الطائفية من ناحية وانتشار الأنظمة السياسية الضعيفة والهشة في الشرق الأوسط من ناحية أخرى، جعلت المنطقة متقلبة بشكل خاص.

وعليه، كان للصراع في السياسة الخارجية والأمنية نتيجة رابعة: إعادة الإنتاج لانعدام الأمن نفسه، والمعروف باسم معضلة الأمن. يحدث هذا عندما تزيد تدابير تعزيز الأمن من قبل دولة واحدة من انعدام الأمن لدى خصمها، الذي تؤدي إجراءاته المضادة إلى جعل الأول غير آمن. وبالتالي لا تزال الحلقة المفرغة لانعدام الأمن التي تمثلها المعضلة الأمنية تقوض آفاق السلام والاستقرار الإقليميين في الشرق الأوسط.

إجمالاً، كانت النتيجة ظهور مجمع أمني إقليمي شديد التقلب والتوتر يتميز بالتوترات المزمنة، والخلافات الدبلوماسية، والمشاعر المشحونة والمتوترة للغاية، والقلق والعداوات عميقة الجذور، ومؤخراً الصراع العسكري المفتوح والحرب. في السياق العالمي الحالي، لا يحدث عدم الاستقرار في الشرق الأوسط منعزلاً ويتغذى – وهو بدوره يغذي – عدم الاستقرار في أماكن أخرى، قريبة وبعيدة. في الواقع، يمكن القول إن تدفقات عدم الاستقرار من اليمن إلى الصومال تربط معًا مجمعًا أمنيًا إقليميًا بآخر. منذ عام 2011، شهد العالم إصرارًا دبلوماسيًا وعسكريًا غير معهود، وغالبًا ما يكون مشابهًا للعدوانية، مثل قطر وتركيا. علاوة على ذلك، فإن انتشار الأنظمة السياسية الضعيفة والهشة قد أتاح لهم، بالإضافة إلى إيران، الفرصة لمحاولة توسيع مناطق نفوذهم إلى أماكن بعيدة مثل اليمن والعراق وسوريا ولبنان وليبيا. لقد أظهرت النخب الحاكمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط تاريخيًا براغماتية في السعي وراء استراتيجيات البقاء السياسي. ومن غير الواضح ما إذا كانت مساعيهم الجديدة – التي لم يقصد بها ضمان بقائهم بقدر ما تمكّنهم من إظهار القوة – ستنتهي في نهاية المطاف بتقديمها لهم تحديات أمنية جديدة.

ثانيًا، تحدي الشرق الأوسط غير العربي:

مع تقويض أركان النظام الإقليمي القديم، دخل الشرق الأوسط في مرحلة جديدة تعرضت فيها المعايير السياسية والأيديولوجية، فضلاً عن توازن القوى للنظام الناشئ، لتحديات القوى الإقليمية التي تتكون من الدول غير العربية في الشرق الأوسط. حيث طرحت كل من إيران وتركيا وإسرائيل مشروعها الخاص من أجل رؤية بديلة للنظام الإقليمي، تقوم على مجموعة من علاقات القوة والقواعد والأطر للهوية الإقليمية التي تختلف اختلافًا جوهريًا عن تلك التي سادت في النظام الإقليمي القديم.

على الرغم من أن هذه المشاريع ليست جديدة تمامًا، إلا أنها اكتسبت زخمًا أكبر في بيئة الصراع الحالية وعجز الدول العربية عن معالجة أزمات ما بعد الانتفاضة العربية. فقد أدى الفشل في ابتكار حلول عربية للأزمات الناشئة في المنطقة إلى التنازل بشكل متزايد عن المبادرة الدبلوماسية والعسكرية والسياسية خارج الإطار العربي إلى الأطراف غير العربية، مع تقليص الدور العربي إلى التدخل الفردي للدول الفردية في صراعات معينة.

1. ترسيخ الوجود الإيراني في الشرق الأوسط:

لا شك أن إيران حققت الهدف الذي حددته لنفسها بعد ثورة 1979 بأن تصبح لاعباً رئيسياً في المنطقة. بطريقة أو بأخرى، شاركت الدولة الفارسية في جميع الأحداث المهمة التي وقعت في الشرق الأوسط. وبالتالي مع اندلاع الحروب في الشرق الأوسط، يتم إيلاء المزيد من الاهتمام لدور إيران الإقليمي. حيث تدعم الجمهورية الإسلامية بنشاط حلفائها في النزاعات الرئيسية في المنطقة – العراق وسوريا واليمن – مما وضعها في الجانب المعاكس لمعظم جيرانها(30).

ومن ثم، ينظر منتقدو إيران، وخاصة السعودية، إلى سياساتها الخارجية على أنها طائفية وتوسعية. وهم يجادلون بأن إيران كانت تستغل الاضطرابات السياسية في جميع أنحاء المنطقة لمناصرة عملائها الشيعة المتشددين وتقويض الوضع الراهن الذي يهيمن عليه السنة(31).

ومع ذلك، غالبًا ما وجدت استراتيجية إيران الإقليمية تعبيرًا سياسيًا في "محور المقاومة"، وهو كتلة قوة جمعت معًا قوى معادية للولايات المتحدة ومعادية لإسرائيل، بما في ذلك سوريا وحزب الله والجماعات الفلسطينية المعارضة لعملية السلام مع إسرائيل، وفي مقدمتها حماس وحركة الجهاد الاسلامي الفلسطيني. بالنسبة لإيران، كان المقصود من محور المقاومة دعم ثلاثة أهداف إستراتيجية: ترسيخ الوجود الإيراني عبر نطاق نفوذ إقليمي متوسع، خاصةً بعد الإطاحة بالنظام البعثي في العراق؛ زيادة قدرتها على فرض تكلفة على حلفاء أمريكا في المنطقة، وعلى رأسهم إسرائيل ودول الخليج، كوسيلة للردع؛ تطالب طهران بالزخم السياسي ضد المعسكر الموالي للغرب في الشرق الأوسط(32).

وهكذا قدم مشروع إيران الإقليمي تحديًا أيديولوجيًا وسياسيًا أساسيًا لنظام الشرق الأوسط القائم، تحدٍ سعت إلى تعزيزه مع بداية الانتفاضات العربية. حيث صورت إيران الانتفاضات على أنها امتداد للثورة الإسلامية، مما عكس تطلعًا إلى أن الإطاحة بالأنظمة الراسخة – خاصة في مصر – سيمهد الطريق لانفتاح سياسي يمكن من خلاله لإيران توسيع نفوذها السياسي في العالم العربي. ومع ذلك، شكلت الاحتجاجات المناهضة للأسد تحديًا لرواية إيران السياسية المتمثلة في الوقوف إلى جانب قوى الثورة الشعبية ضد الحكومات الاستبدادية(33).

2. تجديد النموذج التركي في الشرق الأوسط:

تؤثر القضايا في الشرق الأوسط بشكل مباشر على مصالح تركيا من الأمن إلى الاقتصاد. ومع ذلك، خلال الحرب الباردة، لم تشارك تركيا بشكل مباشر ومؤثر في شؤون الشرق الأوسط. لكن نشأ الجو السياسي بعد الحرب الباردة، وخاصة في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما أعطى بعض الفرص و / أو شجع صانعي القرار الأتراك على اتباع سياسة جديدة. فقد حاولت تركيا في الوقت الذي تطور فيه علاقاتها مع الغرب وبقية العالم، وتستمر في ذلك، وضع نموذج جديد للعلاقات يعتمد على الاحترام المتبادل، والاعتراف بوحدة الأراضي، وبناء علاقات بناء الثقة مع دول المنطقة على كل المستويات.

حيث في عهد رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب أردوغان، شهدت السياسة الخارجية لتركيا تحولًا واضحًا نحو المشاركة الإقليمية، مع بروز العالم العربي كمحور محوري في نظرة أنقرة. فقد هدفت عملية إعادة التوجيه هذه إلى رفع مكانة تركيا إلى مرتبة قوة إسلامية كبرى قادرة على تشكيل سياسات المنطقة من خلال أجندة دبلوماسية نشطة. حيث كان موقف أنقرة المتقدم من الصراع العربي الإسرائيلي في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، ودور الوساطة القوي في النزاعات الإقليمية، والتركيز على التجارة والتبادل الثقافي والسياحة حجر الزاوية في أجندتها الإقليمية[34].

والأهم من ذلك، استخدمت أنقرة جاذبية القوة الناعمة "للنموذج التركي" لإبراز نفوذها في المنطقة، فقد استند النموذج إلى صورة ديمقراطية إسلامية ناجحة تتبنى مبادئ ليبرالية السوق الحرة، ونظرة سياسية تجمع بين العلمانية والمحافظة الاجتماعية، وظهور طبقة ريادية نشطة من شأنها أن تقود صعود البلاد كاقتصاد ناشئ رائد. حيث هناك العديد من العوامل الإقليمية والمحلية التي أدت إلى تحسن صورة تركيا إلى حد كبير في الشرق الأوسط. فقد أدى تناقص أهمية القومية العربية في حقبة ما قبل الربيع العربي وتعمق الأزمة السياسية والاقتصادية إلى تقبل جديد لنموذج تركيا[35].

في ظل هذه الخلفية، كان يُنظر إلى بداية الانتفاضات العربية على أنها فرصة استراتيجية كبرى لأنقرة. تم عرض العلامة التجارية الإسلامية الديمقراطية العلمانية في تركيا على أنها نموذج يحتذى به وتأثير معتدل للقوى الناشئة للإسلام السياسي في العالم العربي والأحزاب الإسلامية التي وصلت إلى السلطة بعد فترة وجيزة من الانتفاضات. ومع ذلك، فإن التحولات الإقليمية التي تكشفت في أعقاب الانتفاضات العربية أعاقت تطلعات تركيا لقيادة العالم الإسلامي. على وجه الخصوص، اجتمع تطوران لتقويض الأساس الذي أسست عليه أنقرة رؤيتها الإقليمية، على عكس الافتراض الاستراتيجي الأساسي لقيادتها بأن الانتفاضات العربية من شأنها أن تنذر بصعود لا يرحم للإخوان المسلمين كحليف سياسي طبيعي في العالم العربي، حيث شهدت تداعيات الانتفاضات زوال المشروع السياسي الإسلامي. كما شكل اندلاع الحرب الأهلية السورية أمام أنقرة تحديًا أمنيًا حادًا. بالإضافة إلى العبء الناجم عن تدفق أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ من سوريا والعراق، كان على تركيا أن تتعامل مع الوجود الكردي الناشئ في شمال غرب سوريا الذي جر أنقرة إلى عمق الحرب الأهلية هناك، وهو صراع لم يكن لديها الكثير من أجله[36].

وبالتالي أثبت الربيع العربي أنه نعمة ونقمة لتركيا. فقد أجبرت أنقرة على إعادة توجيه استراتيجيتها الإقليمية، مما أدى إلى تأخيرات وتناقضات في الاستجابة للانتفاضات الشعبية. في تناقض حاد مع مصر، حيث سارعت تركيا في الدعوة إلى تغيير النظام، تعثرت أنقرة في البداية في ليبيا وعارضت تدخل الناتو. وبالمثل في سوريا، سعت تركيا للتأثير على الرئيس بشار الأسد، حتى انضمت أخيرًا إلى المجموعة المناهضة للأسد في أواخر أغسطس 2011. أي على مدى السنوات الـ 18 الماضية، استبدلت تركيا سياستها الخارجية السلمية القائمة على الاقتصاد تجاه الشرق الأوسط بسياسة

أكثر تركيزًا على الأمن تتضمن دعمًا أكبر للإخوان المسلمين، وتتعامل بقوة مع الأكراد في كل من تركيا وسوريا، وتضيف التركيز الأوروآسيوي المتزايد على التركيز الغربي التقليدي.

3. تحولات في الصراع العربي الإسرائيلي:

من بين القوى الإقليمية غير العربية الرئيسية الثلاث، كان لإسرائيل التأثير الأكبر والأكثر استدامة على سياسة المنطقة. لطالما شكّل الصراع العربي الإسرائيلي سمة مميزة للشرق الأوسط الحديث، مشكلاً محور الصراع الأساسي فيه. حيث منذ بدء احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967، سعت إسرائيل إلى استعمار وضم أكبر قدر ممكن من الأراضي، وإن كان هناك نوعًا من القابلية من رؤساء الوزراء الإسرائيليين، باستثناء نتنياهو، في التفاوض على الأقل وتبادل الحديث حول حل الدولتين، حتى مع توسيع المستوطنات.

لكن مع ثورات الربيع العربي في 2010–2011، بدأت ديناميكية إقليمية جديدة في الظهور، وذلك بتحول الانتباه عن قضية فلسطين لأن القوى العربية الكبرى، وخاصة مصر وسوريا، أصبحت منشغلة بمشاكلها الداخلية، حيث لم يعد بإمكان هذين البلدين لعب أي دور مهم عمليًا في دعم الفلسطينيين وإطلاق العنان لإسرائيل في الأراضي المحتلة. بالإضافة إلي ذلك، تم التأكيد على التهديد الإيراني لدول الخليج العربي في أوساط مختلفة، مما جعلها أقرب إلى الولايات المتحدة، لضمان الدعم والحماية الأمريكية[37].

وبالتالي تمكن نتنياهو في إضافة عوامل جديدة إلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد تسمح لإسرائيل بتقديم مطالب أكبر وانتزاع تنازلات أكبر من الفلسطينيين في المفاوضات المستقبلية. ربما لن يتمكن أي مسؤول إسرائيلي مستقبلي من تحدي أو عكس ما فعله نتنياهو، خاصةً في إطار الانزلاق البين لإسرائيل إزاء اليمين. علاوة على ذلك، فقد استوعب عدد من الدول العربية هذه التحولات في المعادلة الفلسطينية الإسرائيلية وكيّفت نهجها إزاء القضية الفلسطينية وفقًا لذلك[38].

لكن يظل العامل الوحيد الذي يمكن أن يعيق استراتيجية نتنياهو والجهود الإسرائيلية لتبديل ملامح الصراع هو الفلسطينيون أنفسهم، حتى في ظل الخيارات المحدودة والمتاحة للفلسطينيين في هذه المرحلة. ومع ذلك، قد يشعروا بالارتياح عند معرفة أنهم مروا طوال هذا الصراع الذي دام قرنًا من الزمان بأوقات سيئة إن لم تكن أسوأ. كما إن مصدر آخر من العزاء هو الدعم الواسع الذي لا يزال يتمتع به قضيتهم في جميع أنحاء العالم وكذلك الأمل في أن الظروف في المنطقة وأماكن أخرى ستتغير لصالحهم[39].

وبعيدًا عن هذا، أدركت إسرائيل أن التحولات في المشهد الأمني الإقليمي توفر احتمالًا محيرًا لبناء جسور مع العالم العربي. حيث بدا اندلاع الحروب الأهلية في سوريا واليمن وليبيا وكأنه طغى على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي باعتباره المحور المركزي لسياسات الشرق الأوسط. بالتوازي مع ذلك، شكّل صعود إيران تحديًا مشتركًا لكل من إسرائيل ودول الخليج العربي، تحدٍ يمكن أن يخلق تقاربًا في المصالح

الاستراتيجية ضد التهديد المتبادل. كان الافتراض الضمني وراء هذا النهج هو أن قدرة إسرائيل على إبراز القوة العسكرية التقليدية من شأنها أن تشكل رصيدًا ثمينًا يمكن الاستفادة منه لصياغة أجندة تعاون مع الدول العربية الرئيسية، لا سيما في أعقاب حالة عدم اليقين الإستراتيجي الناجم عن التحول في وضع في واشنطن الإقليمي. فقد أعلن رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي السابق، غادي إيزنكوت، عن هذا التطلع بوضوح في نوفمبر 2017، عندما أعلن "استعداد إسرائيل لـ "تبادل المعلومات مع الدول العربية المعتدلة، بما في ذلك المعلومات الاستخبارية"[40].

إجمالاً، يعد الهدف المزدوج لسياسة إسرائيل الخارجية دائمًا هو السلام والأمن – وهما مفهومان مترابطان بشكل وثيق: حيثما توجد قوة، يوجد سلام – على الأقل، حيث سيكون السلام بعيد المنال إذا كانت إسرائيل ضعيفة أو يُنظر إليها على أنها كذلك. هذا، في الواقع، هو أحد أهم الدروس التي يجب تعلمها من تاريخ الشرق الأوسط منذ نهاية الحرب العالمية الثانية – ليس فقط من حيث الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن من حيث المنطقة ككل.

الخاتمة

يري الباحث أن الشرق الأوسط عبارة عن فسيفساء من الشعوب والأديان واللغات والثقافات. على الرغم من أن الثقافة العربية الإسلامية هي السائدة، إلا أنها لم تنتج أي تجانس. حيث يتنافس عدد كبير من التيارات – الدينية والسياسية – مع بعضها البعض، متجاوزة الحدود السياسية، مما جعل المنطقة في حالة غليان دائم، وكثيرًا ما تندلع الاضطرابات من العنف والإرهاب والتمرد والصراع الأهلي والحرب المفتوحة وأحيانًا طويلة الأمد. ومن ثم، أدي ذلك إلي نشوء عدد من التحديات الجيوسياسية الداخلية والإقليمية والدولية التي لعبت دورًا مهمًا في تكسير النظام الإقليمي في الشرق الأسط وتدهوره، وتقف كعائق أمام تشكيل نظام جديد خاصةً بعد حرب الخليج الثانية والغزو الأمريكي للعراق وحركات التغيير. وفي ختام الدراسة يتناول الباحث عدد من النتائج والتوصيات، وذلك في إطار النقاط التالية:

أولاً، النتائج:

1. إن ضمان الأمن الإقليمي لأي دولة بمعناه الشامل لا يمكن تحقيقه بالكامل بأي شكل من الأشكال، لأنه لا توجد دولة تمتلك المقومات والقدرات التي تتيح لها تحقيق أمنها القومي بالدرجة التي تريدها، بالإضافة إلى المتغيرات الدولية المحيطة بها والتيارات السياسية المختلفة.
2. تزايد فاعلية وتأثير أدوار الدول غير العربية في التفاعلات داخل منطقة الشرق الأوسط على حساب الدور العربي.
3. تنامي تأثير وفاعلية المنظمات والجماعات غير الحكومية المسلحة وغير المسلحة التي تم تشكيلها بدقة منذ بداية القرن الواحد والعشرين على حساب سلطة الدولة الرسمية في الدول العربية بشكل عام.

4. إن استمرار وجود جهات فاعلة قوية من غير الدول يمكن أن تقوض النظام الإقليمي من خلال تحفيز القوى الخارجية والإقليمية على القيام بأحد التصرفات والتي تضر في نهاية الأمر بمصالح المجتمع الإقليمي.
5. ما زال الاستقطاب السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي الأساسي في المنطقة العربية يمر بالتحول بين قوى الاستبداد الديني، وبين تحالف رجال الأعمال والبيروقراطية القديمة في جهاز الدولة في الجهة الأخرى.

ثانيًا، التوصيات:

1. ضرورة تحقيق التفاعل الإقليمي والترابط، فقد يؤدي ذلك إلى حوار حول كيفية تحقيق نظام أمني إقليمي جديد قائم على الأمن المتبادل في المنطقة.
2. ضرورة تنمية مهارات سياسية واستراتيجية لا سيما وأن غالبية دول المنطقة – دول عربية – تمر بمرحلة انتقالية غير مكتملة للسلطة في الوقت الحالي، وذلك للتعامل مع طموحات إيران النووية وغير النووية وإدارتها ووكلائها الشيعة والتمدد التركي في المنطقة والدول القومية المفككة والتهديد الإرهابي وسلبية الولايات المتحدة والوجود الروسي الجديد في المنطقة والأزمة الاقتصادية والاستياء الشعبي، بجانب الصراع العربي الإسرائيلي.
3. في ظل غياب نظام قيادي، يجب على دول الشرق الأوسط بشكل عام أن تأخذ زمام المبادرة في تخفيف التوترات في المنطقة.
4. يجب على زعماء دول المنطقة أن تحافظ على سياسة عدم الانحياز لأي من القوي الفاعلة وأن تحوط رهاناتها، وذلك للحصول على كل شيء من: المساعدات العسكرية الأمريكية والدعم الدبلوماسي، والمعدات العسكرية الروسية، ورأس المال الصيني.

الهوامش

([1]) مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 4، (أبريل 2005)، ص 32.

([2]) مدحت أيوب، الأمن القومي العربي، مركز البحوث العربية، مصر، 2003، ص 53.

([3]) إسمهان، فتني، "دور المتغير الدولالتي في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص 18.

([4]) هينر فورتيج، القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية، مراجعة عمر الحسن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2014، ص 41.

[5]. باسم راشد، اضطرابات غير ضرورية: إيران ودول الخليج.. رؤية بريطانية لتقارب ممكن، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ الاطلاع (16 يناير 2022)، متاح على الرابط؛ https://futureuae.com/ar-AE/SimplePage/Item/7/%

[6]. مصر والقضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الاطلاع (16 يناير 2022)، متاح على الرابط؛ https://www.sis.gov.eg/Story/123460/

[7]– محمد الجندي، متاهة الأرهاب – الشرق الأوسط من الخلافة الي الأرهاب في الفضاء الألكتروني، (القاهرة؛ مجموعة النيل العربية، 2020)، ص82–83؛ وأيضًا: نبيل فاروق، أنت جيش عدوك، (القاهرة؛ دار نهضة مصر للنشر، 2016)، د.ت.

([8]) عبدالله عبدالرازق، المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998، ص7–9؛ وأيضًا: روجر هاردي (ترجمة: رائد الباش)، إرث احتلال الغرب للشرق...بذور حقد وانعدام ثقة، موقع قنطرة، تاريخ النشر (2016)، تاريخ الاطلاع (18 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://ar.qantara.de/content/

([9]) George T. Abed and Hamid R. Davoodi, Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa, International Monetary Fund, 2003, (18 Jan 2022), Link: https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/abed.htm

([10]) Michael Bolt, Nasserism and Ba'thism: Modern, Contingent, Confused, and Instrumental, E–International Relations, (2 August 2013), (18 Jan 2022), Link : https://www.e–ir.info/2013/08/02/nasserism–and–bathism–modern–contingent–confused–and–instrumental/

([11]) AYŞEGÜL SEVER, Globalism, Conflict and Diplomacy in the Middle East External Actors and Regional Rivalries, Regionalism and the Middle East, Op, Cit.,, P26–27.

([12]) Ibid, P26–27.

([13]) Middle East & North Africa, How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, International Crisis Group, (24 July 2017), (18 Jan 2022), Link : https://www.crisisgroup.org/middle–east–north–africa/north–africa/178–how–islamic–state–rose–fell–and–could–rise–again–maghreb

([14]) AYŞEGÜL SEVER, Globalism, Conflict and Diplomacy in the Middle East External Actors and Regional Rivalries, Regionalism and the Middle East, Op, Cit.,, P26–27.

([15]) Marc Lynch, Laurie Brand, Refugees and Displacement in the Middle East, Carnegie Endowment, (March 29 2017), (18 Jan 2022), Link: https://carnegieendowment.org/2017/03/29/refugees–and–displacement–in–middle–east–pub–68479

And: Kamel Doraï, Conflict and Migration in the Middle East: Syrian Refugees in Jordan and Lebanon, E-International Relations, (Sep 4 2018), (18 Jan 2022), Link: https://www.e-ir.info/2018/09/04/conflict-and-migration-in-the-middle-east-syrian-refugees-in-jordan-and-lebanon/

(16) Maha Yahya, Marwan Muasher, Refugee Crises in the Arab World, Carnegie Endowment, (18 Oct 2018), (18 Jan 2022), Link : https://carnegieendowment.org/2018/10/18/refugee-crises-in-arab-world-pub-77522

(17) صدام حمد عطية، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره علي المنطقة العربية (نموذج ثورات الربيع العربي)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد11، جامعة تكريت، العراق، 2018، ص303-304؛ وأيضًا: محمد رمضان أبو شعيشع، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي فى الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر (12 مارس 2018)، تاريخ الاطلاع (19 يناير 2022)، علي الرابط التالي: http://www.acrseg.org/40684

(18) Yueqin LIU,On the Great Power Intervention in the Middle East Upheaval and Political Trend in the Middle East, tandfonline, (17 Jul 2018), (19 Jan 2022), Link : https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/19370679.2013.12023221

S. O'Sullivan, Military intervention in the Middle East and North Africa: The case of NATO in Libya, (August 2017), (19 Jan 2022), Link : https://www.researchgate.net/publication/322734614_Military_intervention_in_the_Middle_East_and_North_Africa_The_case_of_NATO_in_Libya

(19) محمد رمضان أبو شعيشع، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الاقليمى فى الشرق الأوسط، مصدر سابق.

(20) محمود خليل، تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007 – 2012، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص62-63.

(21) James F. Leonard and Peawitz, a zone Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East, (Geneva: United Nations Institute for Disarmament Affairs, UNIDIR, 96/24, p3.

(22) عبد المنعم سعيد، ما بعد الربيع العربي: الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 201، يوليو2015، القاهرة، ص 47.

(23) محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة "وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق ألأوسط وشمال افريقيا"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2020، ص33.

(24) Yannis Stivachtis, Conflict and Diplomacy in the Middle East, E-International Relations, (Oct 4 2018), (19 Jan 2022), Link: https://www.e-ir.info/2018/10/04/conflict-and-diplomacy-in-the-middle-east/

(25) Marwan J. Kabalan, Middle East Sectarianism: A Symptom to a Cause, Arab Center Washington DC, (June 01, 2019), (19 Jan 2022), Link: http://arabcenterdc.org/policy_analyses/middle-east-sectarianism-a-symptom-to-a-cause/

(26) Yannis Stivachtis, Conflict and Diplomacy in the Middle East, E-International Relations, Op, Cit,.

(27) محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة "وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق ألأوسط وشمال افريقيا"، مرجع سابق، ص34.

(28) بيري كاماك، وآخرون، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط – أو إخماد النيران، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر (21 سبتمبر 2019)، تاريخ الاطلاع (19 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168

(29) أحمد عبدالعليم حسن، الدول المُتداعية: تصاعد قوة الفاعلين من غير الدول في الشرق الأوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عدد 12، يوليو 2015، ص84-85.

(30) أبو زيد المقرئ الإدريسي، حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015، ص382.

(31)[31] المرجع السابق، ص382- 383.

(32) تقرير ارتيادي (استراتيجي) يصدر عن (مجلة البيان)، الأمة في مواجهة الصعود الايراني، الإصدار الثالث عشر، 2015-2016، ص50.

(33) مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، فبراير 2014، د.ت.

(34) Soner Cagaptay, Erdogan's Empire: Turkey and the Politics of the Middle East, The Washington Institute, (Jun 10, 2019), (20 Jan 2022), Link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/erdogans-empire-turkey-and-politics-middle-east

(35) Onur Sazak, Auveen Elizabeth Woods, Thinking Outside the Compound: Turkey's Approach to Peacebuilding in Somalia, springer link, (31 August 2017), (20 Jan 2022), Link: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-60621-7_8

(36) هشام النجار، سوريا.. والتحولات الكبرى: مشكلات الوطن.. ومستقبل العرب، دار سما للنشر والتوزيع، 2017، ص104-105.

(37) عزمي بشارة، صفقة ترامب – نتنياهو": الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، إبريل 2020، ص7 وما بعدها.

(38) سنية فيصل الحسيني، الصراعُ الفلسطيني – الإسرائيلي: هل تَغَيَّرت المُعادلة؟، أسواق العرب، تاريخ النشر (16 نوفمبر 2020)، تاريخ الاطلاع (20 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://www.asswak-alarab.com/archives/21332

([39]) المصدر السابق.

([40]) رئيس الأركان الإسرائيلي يعبر عن استعداد بلاده للتعاون الاستخباري مع السعودية، فرانس24، تاريخ النشر (16 نوفمبر 2017)، تاريخ الاطلاع (20 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/20171116

قائمة المراجع والمصادر

أولاً، المراجع العربية:

1. أبو زيد المقرئ الإدريسي، حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015.
2. أحمد عبدالعليم حسن، الدول المُتداعية: تصاعد قوة الفاعلين من غير الدول في الشرق الأوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، عدد 12، يوليو 2015.
3. إسمهان، فتني، "دور المتغير الدولالتي في حفظ الأمن الإقليمي المغاربي دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015.
4. إياد محمد سمير، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991_2006، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003_2004.
5. باسم راشد، اضطرابات غير ضرورية: إيران ودول الخليج.. رؤية بريطانية لتقارب ممكن، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ الاطلاع (16 يناير 2022)، متاح على الرابط؛ https://futureuae.com/ar-AE/SimplePage/Item/7/
6. بيري كاماك، وآخرون، إشعال الصراعات في الشرق الأوسط – أو إخماد النيران، مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط، تاريخ النشر (21 سبتمبر 2019)، تاريخ الاطلاع (19 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78168
7. تقرير ارتيادي (استراتيجي)، (مجلة البيان)، الأمة في مواجهة الصعود الايراني، الإصدار الثالث عشر، 2015-2016.
8. جهاد عودة، النظام الدولي، نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، لبنان، 2005.
9. روجر هاردي (ترجمة: رائد الباش)، إرث احتلال الغرب للشرق...بذور حقد وانعدام ثقة، موقع قنطرة، تاريخ النشر (2016)، تاريخ الاطلاع (18 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://ar.qantara.de/content/
10. رئيس الأركان الإسرائيلي يعبر عن استعداد بلاده للتعاون الاستخباري مع السعودية، فرانس24، تاريخ النشر (16 نوفمبر 2017)، تاريخ الاطلاع (20 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://www.france24.com/ar/20171116
11. سنية فيصل الحسيني، الصراعُ الفلسطيني – الإسرائيلي: هل تَغَيَّرت المُعادلة؟، أسواق العرب، تاريخ النشر (16 نوفمبر 2020)، تاريخ الاطلاع (20 يناير 2022)، علي الرابط التالي: https://www.asswak-alarab.com/archives/21332

12. صدام حمد عطية، الصراع الدولي والإقليمي في الشرق الأوسط وأثره علي المنطقة العربية (نموذج ثورات الربيع العربي)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد11، جامعة تكريت، العراق، 2018.
13. عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية الصاعدة في العلاقات الدولية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.
14. عبد المنعم سعيد، ما بعد الربيع العربي: الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 201، القاهرة، يوليو2015.
15. عبدالله عبدالرازق، المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
16. عزمي بشارة، صفقة ترامب – نتنياهو": الطريق إلى النص، ومنه إلى الإجابة عن سؤال ما العمل؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، إبريل 2020.
17. مجموعة مؤلفين، التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، فبراير 2014.
18. محمد الجندي، متاهة الإرهاب – الشرق الأوسط من الخلافة الي الإرهاب في الفضاء الإلكتروني، (القاهرة؛ مجموعة النيل العربية، 2020).
19. محمد رمضان أبو شعيشع، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي فى الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ النشر (12 مارس 2018)، تاريخ الاطلاع (19 يناير 2022)، علي الرابط التالي: http://www.acrseg.org/40684
20. محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة "وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق ٱلأوسط وشمال افريقيا"، مجموعة النيل العربية، 2020.
21. محمد عصام لعروسي، النزاعات المسلحة "وديناميةالتحولات الجيوسياسية في منطقة الشرق ٱلأوسط وشمال افريقيا"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2020.
22. محمود خليل، تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007 – 2012، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
23. مدحت أيوب، الأمن القومي العربي، مركز البحوث العربية، مصر، 2003.
24. مصر والقضية الفلسطينية، الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الاطلاع (16 يناير 2022)، متاح على الرابط؛ https://www.sis.gov.eg/Story/123460/
25. مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 4، (أبريل 2005).
26. نبيل فاروق، أنت جيش عدوك، (القاهرة؛ دار نهضة مصر للنشر، 2016).
27. هشام النجار، سوريا.. والتحولات الكبرى: مشكلات الوطن.. ومستقبل العرب، دار سما للنشر والتوزيع، 2017.
28. هينر فورتيج، القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية، مراجعة عمر الحسن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، لندن، 2014.

ثانيًا، المراجع الأجنبية:

1. George T. Abed and Hamid R. Davoodi, Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa, International Monetary Fund, 2003, (18 Jan 2022), Link: https://www.imf.org/external/pubs/ft/med/2003/eng/abed.htm

2. James F. Leonard and Peawitz, a zone Free of Weapons of Mass Destruction in the Middle East, (Geneva: United Nations Institute for Disarmament Affairs, UNIDIR, 96/24, p3.
3. Kamel Doraï, Conflict and Migration in the Middle East: Syrian Refugees in Jordan and Lebanon, E-International Relations, (Sep 4 2018), (18 Jan 2022), Link: https://www.e-ir.info/2018/09/04/
4. Maha Yahya, Marwan Muasher, Refugee Crises in the Arab World, Carnegie Endowment, (18 Oct 2018), (18 Jan 2022), Link: https://carnegieendowment.org/2018/10/18/
5. Marc Lynch, Laurie Brand, Refugees and Displacement in the Middle East, Carnegie Endowment, (March 29 2017), (18 Jan 2022), Link: https://carnegieendowment.org/2017/03/29/
6. Marwan J. Kabalan, Middle East Sectarianism: A Symptom to a Cause, Arab Center Washington DC, (June 01, 2019), (19 Jan 2022), Link: http://arabcenterdc.org/policy_analyses/middle-east-sectarianism-a-symptom-to-a-cause/
7. Michael Bolt, Nasserism and Ba'thism: Modern, Contingent, Confused, and Instrumental, E-International Relations, (2 August 2013), (18 Jan 2022), Link: https://www.e-ir.info/2013/08/02/nasserism-and-bathism-modern-contingent-confused-and-instrumental/
8. Middle East & North Africa, How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb, International Crisis Group, (24 July 2017), (18 Jan 2022), Link: https://www.crisisgroup.org/
9. Onur Sazak, Auveen Elizabeth Woods, Thinking Outside the Compound: Turkey's Approach to Peacebuilding in Somalia, springer link, (31 August 2017), (20 Jan 2022), Link: https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-60621-7_8
10. S. O'Sullivan, Military intervention in the Middle East and North Africa: The case of NATO in Libya, (August 2017), (19 Jan 2022), Link: https://www.researchgate.net/publication/322734614_Military_intervention_in_the_Middle_East_and_North_Africa_The_case_of_NATO_in_Libya
11. Soner Cagaptay, Erdogan's Empire: Turkey and the Politics of the Middle East, The Washington Institute, (Jun 10, 2019), (20 Jan 2022), Link: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/erdogans-empire-turkey-and-politics-middle-east
12. Yannis Stivachtis, Conflict and Diplomacy in the Middle East, E-International Relations, (Oct 4 2018), (19 Jan 2022), Link: https://www.e-ir.info/2018/10/04/conflict-and-diplomacy-in-the-middle-east/
13. Yueqin LIU,On the Great Power Intervention in the Middle East Upheaval and Political Trend in the Middle East, tandfonline, (17 Jul 2018), (19 Jan 2022), Link : https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/19370679.2013.12023221